Warith Scientific Journal

(دور المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي في تحقيق التنمية الاقتصادية)
(The role of the development initiatives of the Central Bank of Iraq in achieving economic development)

حسن خضير عباس الحميداوي
Hassan Khudair Abbas Al-Hamidawi
جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد
University of Karbala
hasan.kh@s.uokerbala.edu.iq

أ.م.د زينب هادي نعمة الخفاجي
Zainab Hadi Neama Al-Khafaji
جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد
University of Karbala
Zainab.hadi@uokerbala.edu.iq

المستخلص:
نتيجة للتحديات التي شهدها الاقتصاد العراقي في عام 2014، اذ وصف بأنه العام الأسوأ والأكثر تحدياً في تاريخ الاقتصاد العراقي والذي كان سبباً في الركود الاقتصادي وعلى اثر ذلك قدم البنك المركزي العراقي مبادرات في الربع الأخير من عام 2015 لتكون مبادرات استثنائية تقدم كمحاولة لإيجاد الآليات الكفيلة لمعالجة مشكلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك دعم المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان، وتتعلق مشكلة البحث بمجموعة من التساؤلات، منها ما هي أهم المبادرات الانمائية التي اتخذها البنك المركزي العراقي خلال السنوات الأخيرة، وما هي الآليات المستخدمة لقياس وتقييم نجاح هذه المبادرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويفترض البحث ان هناك علاقة إيجابية بين عملية تنفيذ المبادرات الإنمائية التي تبناها البنك المركزي وبين تحقيق التنمية الاقتصادية، ويهدف البحث الى التعريف بالبنك المركزي العراقي ودورة في دعم المبادرات الإنمائية، وتحليل مبادرات البنك المركزي العراقي الإنمائية من خلال قياس بعض المؤشرات التنموية ونسب تنفيذ المبادرات ، وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها قام البنك المركزي العراقي بتبني سياسة نقدية غير تقليدية، لتمويل المشاريع الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادي وتتمثل هذه المبادرات التمويلية المتعددة في توجيه الاستثمارات نحو قطاعات تعتبر حيوية لتعزيز النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ان نسب التنفيذ كانت ضئيلة ومتدنية بالنسبة للمصرف الصناعي وللمصرف الزراعي وجيدة بالنسبة للمصرف العقاري وصندوق الإسكان ويرجع سبب الارتفاع الى الحاجة الماسة للسكن وانخفاض الفائدة وهذا وختم البحث بعدد من التوصيات أهمها أن يعزز البنك المركزي والمصارف المتخصصة تعزيز الرقابة على ادارة وتنفيذ اموال المبادرات، فضلا عن تقديم التقارير الدورية لتقييم أداء هذه المبادرات وتقييم وتعزيز المساءلة والشفافية لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي العراقي، المبادرات الإنمائية، المصارف المتخصصة

Abstract:
As a result of the challenges that the Iraqi economy witnessed in 2014, as it was As a result of the challenges that the Iraqi economy witnessed in 2014, as it was described as the worst and most challenging year in the history of the Iraqi economy, which was a cause of economic stagnation. As a result, the Central Bank of Iraq presented initiatives in the last quarter of 2015 to be exceptional initiatives presented as an attempt to find mechanisms to address The problem of financing small, medium and large projects, as well as supporting specialized banks and the Housing Fund. The research problem relates to a set of questions, including what are the most important development initiatives taken by the Central Bank of Iraq in recent years, and what are the mechanisms used to measure and evaluate the success of these initiatives in achieving sustainable development goals, The research assumes that there is a positive relationship between the process of implementing development initiatives adopted by the Central Bank and achieving economic development. The research aims to introduce the Central Bank of Iraq and its role in supporting development initiatives, and to analyze the development initiatives of the Central Bank of Iraq by measuring some development indicators and the rates of implementation of the initiatives, and concludes The researcher reached a set of conclusions, the most important of which is that the Central Bank of Iraq adopted an unconventional monetary policy to finance economic projects with the aim of achieving economic development. These multiple financing initiatives are represented in directing investments towards sectors considered vital to enhancing economic activity, in addition to that the implementation rates were small and low for the Industrial Bank. For the Agricultural Bank and good for the Real Estate Bank and the Housing Fund, the reason for the increase is due to the urgent need for housing and the low interest rate. The research concluded with a number of recommendations, the most important of which is that the Central Bank and specialized banks strengthen oversight over the management and implementation of initiative

funds, as well as submit periodic reports to evaluate the performance of these initiatives and evaluate and enhance accountability. and transparency to ensure that funds are used efficiently and effectively.
key words :Central Bank of Iraq, development initiatives, specialized banks.

1. المقدمة:

مارس البنك المركزي العراقي نشاطه الجديد استناداً إلى قاعدته التشريعية المتمثلة في القانون رقم (56) لعام 2004 والذي تتركز أولوياته بحسب المادة (3) اذ تضمنت الاهداف الرئيسية للبنك في تحقيق الاستقرار اسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق، وفي عام 2014 نتيجة للتحديات التي شهدها الاقتصاد العراقي والتي كانت سبباً في الركود الاقتصادي وتتمثل هذه التحديات في عدم اعتماد الموازنة العامة الاتحادية وانخفاض أسعار النفط العالمية فضلاً عن سيطرة العصابات الإرهابية على ثلاث محافظات عراقية، مما أثر بشكل كبير في قدرة الحكومة على تمويل الخدمات والمشاريع الحيوية.

وفي ضوء هذه الاحداث تبنى البنك المركزي العراقي العديد من المبادرات في الربع الأخير من عام 2015 لتكون مبادرات استثنائية تقدم كمحاولة لإيجاد الآليات الكفيلة لمعالجة مشكلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك دعم المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان من اجل ازمة السكن اذ ستساهم في تحريك الاقتصاد العراقي وزيادة فرص العمل كون قطاع الإسكان يساهم في تحريك القطاعات الأخرى ومن اجل تحقيق جملة من الاهداف التنموية منها معالجة حالة الركود ونقص السيولة وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر وتطوير الخبرات والمهارات وتطوير المشاريع الصغيرة القائمة وتوسيع انتاجها وانشاء مشاريع جديدة، وتأكيداً لدور البنك المركزي العراقي التنموي من خلال سياسته الرامية الى تحفيز القطاع الحقيقي اذ استمر البنك حتى عام 2023 من خلال مبادرته الاقراضية وبالتعاون مع المصارف العاملة في العراق بتحفيز تلك المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير الائتمان والتمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بغية تحفيز الاستثمارات التنموية بشكل عام والمستدامة بشكل خاص للسير نحو تحقيق نمو مستدام.

2. أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته بالحاجة الى معرفة دور البنك المركزي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال:

1- تقديم دراسة عن مبادرات البنك المركزي والاثر الذي تتركه في القطاعات الاقتصادية.

2-تشخيص المبادرات الإنمائية للبنك المركزي ودورها في دعم المصارف المتخصصة من اجل تقديم الائتمان للمواطنين.

3. مشكلة البحث:

مع تزايد الضغوط والتحديات الاقتصادية والسياسية التي يوجهها الاقتصاد العراقي، تبنى البنك المركزي العراقي سلسلة من المبادرات الرائدة لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال القطاع الخاص وتستهدف دعم الأنشطة الاقتصادية التخصصية وتعزيز القطاع المصرفي وتعتبر هذه المبادرات جزء أساسي من استراتيجية البنك المركزي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق، اذ يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال مجموعة من التساؤلات وهي:

1- ما هي أهم المبادرات الانمائية التي اتخذها البنك المركزي العراقي خلال السنوات الأخيرة؟

2- ما هي الآليات المستخدمة لتقييم نجاح هذه المبادرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

3- ما هي النتائج والتأثيرات الملموسة التي حققتها المبادرات الانمائية للبنك المركزي العراقي على القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد المحلي؟

4- كيف يمكن تعزيز دور المبادرات الانمائية للبنك المركزي العراقي في دعم التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

4. فرضية البحث:

تفترض هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين عملية تنفيذ المبادرات الانمائية التي يتبناها البنك المركزي العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية، إن تنفيذ البنك المركزي للمبادرات التنموية أسهم في دعم القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الحكومي.

5. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى:

1- التعريف بالبنك المركزي العراقي ودورة في دعم المبادرات الإنمائية.

2-معرفة دور المصارف المتخصصة في دعم وتعزيز فعالية مبادرات البنك المركزي في العراق.

3- تحليل مبادرات البنك المركزي العراقي الإنمائية من خلال تحليل بعض المؤشرات التنموية ونسب تنفيذ المبادرات.

6. منهجية البحث:

اعتمدت دراسة البحث في التحقق من الفرضية او دحضها على المنهج (الاستقرائي والاستنباطي) وكذلك المنهج التحليلي.

7. هيكلية البحث:

بغية الوصول الى متطلبات البحث وتغطية كافة أهدافه وتبيان فرضيته أحتوى على ثلاث مباحث: المبحث الأول الأطار النظري للبنوك المركزية اما المبحث الثاني تناول حجم المبادرات الأنمائية للبنك المركزي فيما تناول المبحث الثالث نسبة تنفيذ المبادرات ومدى انعكاسها على الاقتصاد من خلال بعض المؤشرات

8. الحدود الزمانية والمكانية:

1- الحدود المكانية: تتمثل في كل من (البنك المركزي العراقي، المصرف العقاري، المصرف الزراعي التعاوني، المصرف الصناعي العراقي، صندوق الاسكان العراقي).

2-الحدود الزمانية: تتمثل في البيانات للمدة الزمانية للبحث (2016-2023)

المبحث الأول:

9. الأطار النظري للبنوك المركزية:

9.1 مفهوم البنوك المركزية:

اشتقت كلمة بنك من الكلمة الإيطالية "بانكو" التي تعني المصطبة أو المقعد الذي كان يستخدمه الصيارفة في الأسواق لتبادل العملات، وهذا المصطلح تطور مع مرور الوقت ليشمل المكان الذي تتم فيه عمليات التداول والتبادل المالي، وبالتالي أصبحت كلمة بنك تشير إلى المؤسسة المالية التي تدير العمليات المصرفية والمالية المتعددة بما في ذلك التحويلات النقدية والإقراض والاستثمارات والخدمات المصرفية الأخرى (Karaja, Abdel Halim Mahmoud,2000,11).

ويعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة حكومية تقوم بأداء مجموعة من الوظائف الأساسية، تتضمن الحفاظ على استقرار النقد والتحكم في أسعار العملات ودعم الاستقرار المالي عند الحاجة، وأيضاً يأخذ دور المقرض الأخير للحكومة وعلاوة على ذلك يمتلك الحق في احتكار إصدار النقد في البلاد مما يجعلها المسؤولة الوحيدة عن طباعة وإصدار العملات الرسمية (Borko Krstic, and Mirjana Jemovic, 2010,280).

ونستنتج مما سبق ان البنك هو مؤسسة مالية ذات استقلالية انه يشرف على إدارة النظام النقدي والمالي في الدولة، ووظيفته الرئيسة هي اصدار النقد والعملات الوطنية والتحكم في العرض النقدي وسعر الفائدة والرقابة على البنوك التجارية والتحكم بمعدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي.

9.2 نشأة وتطور البنوك المركزية:

بدأت المصارف التجارية أولاً قبل أن تتطور إلى البنوك المركزية باعتبارها جزء أساسي من النظام المالي على مر العصور، وتطورت وظائف هذه المؤسسات اذ انطلقت بداية البنوك المركزية في القرن السابع عشر حيث انشأ بنك السويد في عام 1688 وبنك إنجلترا المركزي في عام 1694، ويعتبر بنك إنجلترا المركزي بداية فعلية للبنوك المركزية اذ أنهُ أول من قام بتطبيق مبادئ ووظائف تشبه تلك التي تقوم بها البنوك المركزية الحديثة، ومن ثم اتبعت العديد من البلدان نموذج مصرف إنجلترا كدليل لتأسيس بنوكها المركزية (Al-Samarrai Yousry, Al-Duri Al-Duri,2006,13).

اما في العراق ففي عام 1947 شهد ظهور المصرف الوطني العراقي وفقا لقانون رقم 43 لنفس السنة، اذ يعد إنشاء هذا المصرف كخطوة مهمة للعراق نحو إقامة نظام نقدي وطني مستقل ويعد تأسيس المصرف الوطني خطوة جديدة في تاريخ العراق النقدي الحديث، ولا يمكن تخطي دور العراق كأحد الدول العربية التي أسست مصرفاً وطنياً لإصدار وإدارة النظام النقدي، ومن خلال هذه الخطوة انتقل العراق من نظام تابع يعتمد بشكل كبير على الخارج إلى نظام مستقل ، وتم نقل صلاحيات لجنة العملة إلى المصرف الوطني أذ بدأ المصرف الوطني أعماله في الأول من يوليو عام 1949 برأسمال قدره خمسة ملايين دينار، وبموجب هذا القانون تم منح المصرف الوطني مهمة إصدار وإدارة العملة وتأمين استقرارها وأداء وظائف مصرفية لصالح الحكومة، و بموجب القانون (43) لسنة 1947 الذي عدل قانون العملة رقم (44) لسنة 1931 بنظام الغطاء الكامل للعملة، ويتكون هذا الغطاء من الذهب والعملات الأجنبية والسندات الأجنبية بنسبة لا تقل عن (70%) من القيمة الاسمية المصدرة ومن سندات عراقية حكومية بنسبة لا تزيد على (30%) ، وفي منتصف عام 1956 أصدر قانوناً جديداً يحمل رقم (72) ويتعلق بالبنك المركزي العراقي اذ تم تعزيز رأسمال البنك المركزي من خمسة ملايين دينار إلى (15) مليون دينار، وتم تغيير اسم المصرف الوطني إلى البنك المركزي العراقي وتضمن القانون الجديد في المادة الرابعة العديد من المهام للبنك المركزي بما في ذلك إدارة العملة وتأمين استقرارها (Al-Dulaimi, Awad Fadel,1989,307)

وفي عام 1976 تم إلغاء جميع القوانين المتعلقة بالبنك المركزي وتم استبدالها جميعاً بقانون البنك المركزي العراقي رقم (64) ، وجاء في المادة السادسة من هذا القانون تحديد أهداف البنك المركزي، وذلك ضمن إطار السياسة العامة للدولة بهدف تحقيق النظام الاشتراكي الذي كان يسعى إليه، ومن بين تلك الاهداف ضمان استقرار العملة الوطنية وتحقيق توازن الدولة من النواحي الداخلية والخارجية وإدارة الاحتياطات النقدية للدولة، ومراقبة وتنظيم التحويلات النقدية الخارجية وإدارة وتوجيه الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى والتصدي للأزمات النقدية والاقتصادية (Al-Anbaki, Abdul Hussein (Muhammad, and others,2012,181

وبعد نيسان (إبريل) 2003 شهدت العراق تغيرات جوهرية، مما دفع القرارات الحكومية إلى النظر في سياستها وتحليلها وإعادة تقييمها بهدف تجنب تكرار المشكلات وخصوصاً في الجانب الاقتصادي الذي تأثر بشدة بالتغيرات الداخلية والخارجية، وهذا الوضع دفع لاتخاذ خطوات نحو إعادة بناء الاقتصاد العراقي ووضع الأسس للانتقال من نموذج اقتصاد شمولي إلى اقتصاد يعتمد على مبادئ السوق، وتجلى هذا التحول في إعادة النظر في دور الدولة من خلال تنفيذ سلسلة من السياسات الاقتصادية بهدف

الوصول الى وضع مقبول، وتأتي السياسة النقدية في مقدمة تلك السياسات وفي بداية الجهود الرامية إلى تطوير السياسة النقدية في العراق، اذ كان أمامها تحدي أساسي وهو وضع الإطار القانوني الضروري لتنظيم القطاع المصرفي فعندما أصدر الحاكم العسكري (بول برايمر) الذي كان يمتلك صلاحيات واسعة في قانون المصارف رقم (40) لسنة 2003، الذي تم تصميمه وفقًا للمعايير الدولية وكان الهدف منه تعزيز الثقة في النظام المصرفي العراقي، وخلال تلك الفترة قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بعمل هام جداً وهو استبدال العملة الوطنية، اذ جرى استبدال الدينار القديم بالدينار الجديد في الفترة من 15 تشرين الأول (أكتوبر) إلى 15 كانون الثاني (يناير) 2004 وتم تطبيق هذا الاستبدال على النحو التالي، اذ تم استبدال الدينار الواحد من العملة القديمة بدينار واحد من العملة الجديدة في معظم المناطق، أما في إقليم كردستان فكان التبديل يتم بمعدل (150) دينار قديم مقابل دينار واحد جديد وجاءت العملة الجديدة في شكل ورقي مجهزة بتقنيات متقدمة لمكافحة التزوير(Al-Zubaidi, Hassan Latif, and others,2021,34).

9.3 وظائف البنوك المركزية:

ومن الضروري أن تحتفظ البنوك المركزية بكميات كافية من الاحتياطيات النقدية الأجنبية لمعالجة أي نقص في ميزان المدفوعات أو تقلب في أسعار صرف عملتها المحلية من خلال (Jarrah, Naeem Sabah,2014,22) .

الشكل (1) وظائف البنك المركزي العراقي

المصدر- من اعداد الباحث بالاعتماد على (Al-Shammari, Sadiq Rashid,2022,128)

ويتجلى التشابه البارز في الأدوار والوظائف التي تضطلع بها البنوك المركزية في معظم الدول، ولكن تظهر الاختلافات على وجه الواقع عندما يتعلق الأمر بتطبيق هذه الأدوار والوظائف وذلك نتيجة لاختلاف البيئات الاقتصادية، وتتميز البنوك المركزية بكونها تؤدي دوراً بارزاً في القيام بوظائف تنظيمية أساسية مع توجيه الجهود أيضاً نحو أداء وظائف تحفيزية ومن هذه الوظائف هو: -

1-اصدار وتنظيم العملة المحلية والحفاظ على قيمتها محلياً وخارجياً

2- المستشار المالي والاقتصادي

3 -الملجأ الأخير للإقراض

4 -الرقابة والاشرف على شؤون الائتمان المصرفي

5-الرقابة على الصرف الأجنبي

9.4 خصائص البنوك المركزية:

تتميز البنوك المركزية بخصائص عديدة والتي تميزها عن المؤسسات المالية والمصرفية وتختلف هذه الخصائص بحسب النظام القانوني لكل دولة وتتمثل هذه الخصائص بالتالي: -

1-البنوك المركزية هي مؤسسات نقدية تتمتع بطابع عام اذ تكون الدولة هي المسؤولة عن إدارتها والإشراف عليها من خلال التشريعات التي تصدرها وتلك التشريعات هي التي تحدد أهدافه وواجباته وتعمل بالتعاون مع الحكومة في وضع السياسات النقدية وتتمثل مهمة تنفيذ هذه السياسات في التدخل والتوجيه والمراقبة (Al-Samarrai Yousry, Al-Duri Al-Duri,2006,25).

2-البنك المركزي يحتل موقع الريادة والقمة في الجهاز المصرفي باعتبارهُ سلطة رقابية على المصارف وحيازته لصلاحية حصرية هي إصدار النقود القانونية، وإن قوته تكمن في قدرته على تنظيم ورقابة النظام المصرفي وضبط سياسة النقد التي يرغب في تنفيذها (Rice, Hadda,2009,117).

3- يعمل البنك المركزي على تحقيق الصالح العام للدولة وليس هدفه الربحية، فالدور الأساسي للبنك المركزي هو العمل على استقرار النظام المالي والنقدي وتعزيز الاقتصاد الوطني وعلى الرغم من أن بعض البنوك المركزية قد تحقق أرباحاً من بعض الأنشطة الفرعية إلا أن هذا ليس الهدف الأساسي لوجودها (Kanaan, Ali,2012,242)

4- يمُثل البنك المركزي الجهة المختصة والحصرية في عملية طباعة النقود اذ يكون البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن إصدار النقود، لذ يتسنى للبنك المركزي أن يمتلك القدرة والاستطاعة لتحويل الأصول الحقيقية إلى نقدية وبالعكس (Abu Shawar, Mounir Ismail, assistant, Amjad Abdel Mahdi,2011,167) .

5-هو مؤسسة وحيدة في نشاطاتها ولا تتعارض اعماله مع اعمال المصارف التجارية (Al-Khatib, Farouk bin Saleh,2015,402)

الشكل (2) خصائص البنوك المركزية

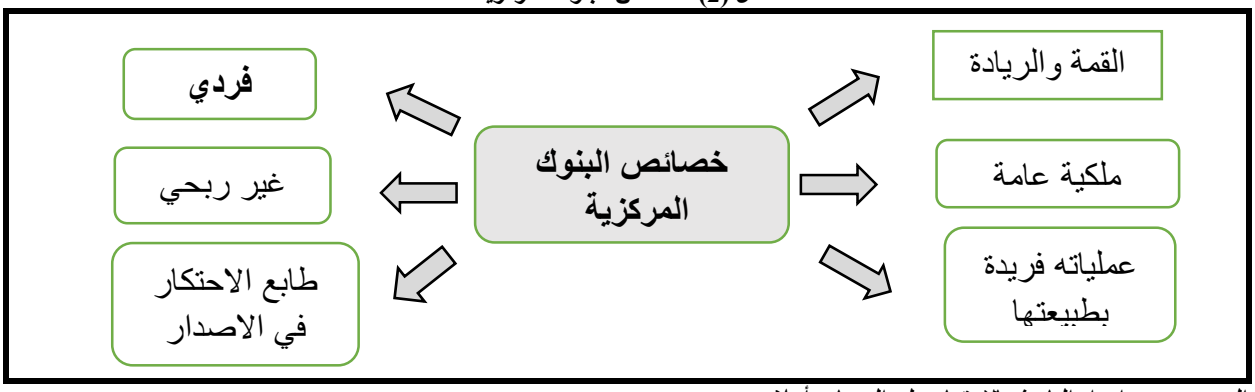

المصدر – من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه

9.5 استقلالية البنوك المركزي:

ان أول بنك مركزي يُمنح الاستقلال القانوني هو البنك المركزي الألماني في لعام 1957، والسبب الرئيسي لمنح الاستقلالية للبنوك هو عزلها عن الضغوط السياسية، اذ تدعمها المنظمات الدولية مثل بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (Ran joy Ray Chaudhuri,2018,9)

لقد أصبحت قضية استقلالية البنوك المركزية موضوعاً بارزاً خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويأتي هذا في إطار الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة والتي ترافقها تغيرات هيكلية تمت من قبل الحكومات والبنوك المركزية بهدف تعزيز النمو وضمان الاستقرار المالي (Al-Quraishi, Muhammad Saleh,2009,175)

وتعتبر قضية الاستقلالية في السياسات الاقتصادية موضوعاً محورياً يشهد على تعدد الآراء والجدل لمختلف البلدان بما فيها العراق، وهذا الجدل يرتبط بمسألة مدى استقلالية البنوك عن التدخلات الحكومية ويهدف هذا النوع من الاستقلالية إلى تحقيق الفصل التام بين السياسة النقدية والتدخلات السياسية (Thuwaini, Falah Hassan,2009,1)

وتواجه الدراسات المتعلقة باستقلالية البنوك المركزية تحدياً كبيراً خاصة عند محاولة قياس درجة هذه الاستقلاليةً ويعود سبب هذه الصعوبة إلى طبيعة الاستقلالية نفسها حيث لا يمكن قياسها بشكل دقيق من خلال مقاييس كمية نظراً للعوامل المتداخلة والقابلة للتفسير بمختلف الأوجه والتي قد تخضع لتقديرات قيمية ونسبيةً وعلى الرغم من هذا التحدي فإن معظم الدراسات تحتوي على مجموعة من المعايير المحددة لاستقلالية البنوك منها (Awadallah, Zainab, Al-Qawli, Osama Muhammad,2003,138).

1- تعتمد درجة سلطة وحرية البنك المركزي عند تنفيذ السياسة النقدية على مدى حدود إمكانيات تدخل الحكومة في البنك .

2- تعتمد درجة سلطة الحكومة على النظام الدستوري والقانوني في تعيين وإقالة محافظي البنك وأعضاء مجالس إدارته حسب مدة ولايتهم ويمكن أن يتفاوت هذا التدخل من بلد لآخر وفقًا للأنظمة المعمول بها.

3 - يختلف مدى التزام البنك في التعامل مع نمو العجز في الإنفاق الحكومي وشراء أدوات الدين الحكومية سواء بشكل مباشر أو بمنح تسهيلات ائتمانية حسب السياسات والظروف المالية والاقتصادية في كل بلد.

4- ان المحافظة على استقرار الأسعار يعد هدفاً أساسياً وله الأولوية إلا أنه يُراعى في السياسة النقدية.

5- ان يخضع البنك المركزي للمساءلة وأن يخضع لآليات فعالة للرقابة والمراقبة

المبحث الثاني:

10. حجم المبادرات الأنمائية للبنك المركزي العراقي:

يتبنى البنك المركزي العراقي سلسلة من المبادرات الرائدة لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال القطاع الخاص وتستهدف دعم الأنشطة الاقتصادية التخصصية وتعزيز القطاع المصرفي،

1- مبادرة (1) ترليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في جلسة مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم (1525) عام 2015، قرر البنك المركزي في جملة قراراته إطلاق مبلغ (1) ترليون دينار عراقي لصالح المصارف الخاصة، بهدف تمويل قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمواطنين لتنشيط الاقتصاد وتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل وتم إقرار الضوابط الخاصة وبلغت عدد المصارف المشاركة في مبادرة (1) تريليون (42) مصرفاً، وبذلك يكون البنك المركزي العراقي قد منح مهمة أكثر فاعلية للقطاع المصرفي والجدول (1) يوضح حجم المبادرة (Musa, Muhammad Abdel Hamid,2015,6)

جدول (1) المبالغ الممنوحة من مبادرة الـ (1 ترليون) للمدة من (2015-2021) مليون دينار

ت	السنوات	المبالغ الممنوحة	المشاريع الممولة
1	**2015**	5,985	241
2	**2016**	16,150	650
3	**2017**	185,83	930
4	**2018**	304,65	1411
5	**2019**	653,00	2332
6	**2020**	190,887	3053
7	**2021**	558,157	8511
المجموع		**88,5527**	**17127**

المصدر – البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2020، ص (150).

يشير الجدول (1) الى مبالغ المبادرة الممنوحة خلال السنوات المذكورة، ففي عام 2015 كان مقدار المبلغ الممنوح (5,985) مليون دينار، زاد هذا المبلغ عام 2016 واصبح (16,150) مليون دينار، وخلال تلك المرحلة شهدت هذه المبادرة زيادة متواصلة في قيمة القروض الممنوحة عام بعد اخر لتصل عام 2021 الى (558,157) مليون دينار والذي تعتبر اعلى نسبة منح كما موضح بالشكل (4)، ويلاحظ أنه يمثل نسبة تبلغ (56%) من إجمالي المبلغ المخصص من هذه المبادرة خلال عام 2021، علماً ان هذه المبادرة تم زيادة تخصيصيها وأصبحت (2) ترليون في نهاية عام 2021، وتتسم هذه القروض بفوائد منخفضة (1%) للبنك المركزي مما يضمن عدم تكبد المستفيدين أعباء مالية ثقيلة .

2- مبادرة الـ (5) ترليون لتمويل المشاريع الكبيرة

ان البنك المركزي العراقي يجد ضرورة دعم المشاريع الكبيرة التي تلعب دوراً بارزاً في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات ومتطلبات الاقتصاد المحلي فضلاً عن توفير فرص العمل، وفي هذا السياق أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة لتمويل المشاريع الكبيرة بقيمة تصل إلى (5) ترليون دينار وتم توجيه تلك الأموال من خلال المصارف المختصة بفائدة منخفضة بهدف عدم تحميل المستثمر عبئاً اضافياً مما يمكنه من الاستمرار في الأعمال التجارية، هذه المبادرة تستهدف بشكل أساسي زيادة معدلات الإنتاج في القطاعات الرئيسية مثل (الزراعة، الصناعة، والعقارات) لكي تسهم في تعزيز نمو الاقتصاد ومن بين المكاسب الإيجابية التي تحققت من هذه المبادرة تخفيف أزمة السكن عبر تقديم قروض بشروط ميسرة لبناء وحدات سكنية أو مجمعات سكنية كبيرة مما يعزز بناء المجتمعات ويسهم في تحسين جودة الحياة والجدول (2) يوضح طبيعة توزيع هذه المبالغ على المصارف التخصصية وصندوق الإسكان(Annual Financial Stability Report, 2020, 149)

جدول (2) المبالغ الممنوحة من مبادرة (5) ترليون (2016-2021) مليون دينار

ت	السنوات	المبالغ الممنوحة
1	**2016**	600,715
2	**2017**	853,191
3	**2018**	289,188
4	**2019**	78,142

5	**2020**	248,867
6	**2021**	3,109,199
	المجموع	5,179,302

المصدر- البنك المركزي، قسم الحسابات.

يبين الجدول (2) ان مبادرة الـ (5) ترليون لمنح قروض الى المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان لدعم المشاريع الكبيرة، انطلقت في عام 2016 وتم منح مبلغ مقداره (600,715) مليون دينار، اما في عام 2017 قد ارتفع المبلغ الممنوح الى (853,191) مليون دينار، اما في عام 2018 قد تم منح ما مقداره (289,188) مليون دينار، اما في عامين 2019 - 2020 فقد انخفض المبلغ الممنوح ع التوالي الى (78,142 – 248,867) مليون دينار ذلك بسبب انخفاض المبلغ المخصص وبسبب جائحة كورونا توقف اغلب المشاريع، وبلغت اعلى نسبة من المبالغ الممنوحة في عام 2021 هي (3,109,199) مليون بسبب زيادة المخصص لصندوق الإسكان الى (500,000) مليون دينار، وبذلك أصبح مبلغ المبادرة (5.5) ترليون

10.1 مبادرات أخرى:

أ- مبادرة القروض الميسرة (15 مليون دينار بلا فوائد)

في ضوء النجاحات التي حققتها مبادرة البنك المركزي العراقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لدعم المشاريع، ولتلبية الطلبات على القروض الشخصية الميسرة ودعما للعاملين في المؤسسات الحكومية واستنادا إلى موافقة مجلس إدارة البنك بقراره المرقم بالعدد (9) لسنة 2021 المتضمن شمول الموظفين الموطنة رواتبهم لدى المصارف بالقروض الشخصية الميسرة بما لا يتجاوز (15) مليون دينار بدون فائدة مع استقطاع عمولة إدارية مرةً واحدة قدرها (4%) موزعة بنسبة (2%) لصالح البنك المركزي ونسبة (2%) الصالح المصرف وبمدة سداد لا تتجاوز الـ (5) سنوات بلا كفيل، وبلغ إجمالي القروض الميسرة الممنوحة في عام 2022 مبلغ قدره (156) مليار دينار.

ب - مبادرة القروض الصحية (15 مليون دينار)

انطلاقا من دور البنك المركزي في دعم الشرائح الهشة في المجتمع العراقي والحالات الإنسانية العاجلة والحرجة بضمن مبادرته التنموية، اذ قام البنك بمنح القروض الصحية بمبلغ لا يتجاوز الـ (15) مليون دينار لكل قرض، ولحالات مرضى السرطان والحالات المرضية المستعصية والحرجة التي يعود تقديرها إلى الجهات المختصة ويكون لها فرصة وإن كانت ضئيلة للعلاج، اذ بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة بضمن هذه المبادرة خلال عام 2022 (120) مليار دينار.

ت - مبادرة الطاقة المتجددة

اذ خصص البنك المركزي مبلغ (1) ترليون دينار لهذه المبادرة وبلغ مجموع المبالغ الممنوحة بهدف شراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في عام 2022 للقطاعات السكنية والتجارية والزراعية والمشاريع الاستثمارية (207.013) مليون دينار وبنسبة (0.020%) من مجموع المبلغ المخصص اذ تعد هذه النسبة منخفضة جداً نتيجة انخفاض وعي الجمهور بأهمية هذا النوع من الطاقة مما يتطلب اتخاذ بعض الإجراءات المحفزة لحث الجمهور تجاهها.

ث - مبادرة المشروعات الكبيرة (الأكثر من 20 مليار دينار)

قام البنك المركزي بتمويل المشروعات الكبيرة لأكثر من 20 مليار دينار بتخصيص مبلغ (1) ترليون دينار عن طريق المصارف الحكومية وبلغ المبلغ الممنوح عن طريق مصرف الرشيد (17,500) مليون دينار، ومن الجدير بالذكر لم تقدم بقية المصارف الحكومية على هذه المبادرة لغاية نهاية الفصل الثالث 2022، ويعزى ذلك إلى رغبة تلك المصارف بمنح التمويلات من أموالهم الخاصة وذلك لتحقيق عائد أكثر من حجم السيولة العالية لديها.

10.2 التمويل المقدم الى المصارف الخاصة والقطاعات الاقتصادية والمصارف المتخصصة:

في 16 كانون الثاني 2021 قرر مجلس إدارة البنك المركزي زيادة مبلغ مبادرة الـ (1) ترليون دينار لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ (1) ترليون دينار ليصبح اجمالي المبلغ المخصص تريليوني دينار وفي نهاية عام 2023 أصبح المبلغ المخصص (4) ترليون دينار عراقي لهذه المبادرة، اما بالنسبة لمبادرة الـ (5) ترليون دينار لإقراض المصارف المختصة وبموجب توجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء تم اعتماد آلية جديدة لإقراض المصارف المختصة اذ أصبح مجموع المبادرتين من المبلغ المخصص (12,282,000) مليون دينار (Central Bank of Iraq,2022,17)

1- التمويل الممنوح من مبادرة الـ (4) ترليون الى القطاعات الاقتصادية

بلغ اجمالي التمويل الممنوح من هذه المبادرة منذ عام 2015 ولغاية عام 2023 ما مقداره (2,882,340) وجدول (3) تمويل مبادرة الـ (4) ترليون دينار عراقي الى القطاعات المستفيدة للمدة (2015-2023) مليون دينار

السنوات / القطاعات		2018-2015	2021-2019	2022	2023	مجموع المبالغ الممنوحة
القطاع الزراعي	التمويل (مليار)	2,593	13,732	152,231	4,280	172,836
	عدد المشاريع	82	152	128	39	401
القطاع الصناعي	التمويل (مليار)	7,868	123,805	620,989	40,400	793,062
	عدد المشاريع	359	675	236	57	1327
القطاع التجاري	التمويل (مليار)	43,123	209,230	314,280	12,506	579,140
	عدد المشاريع	2,059	5,272	1,805	100	9236
قطاع الخدمات (صحية، تربوية، سياحية)	التمويل (مليار)	17,779	181,412	135,401	14,381	348,973
	عدد المشاريع	732	1,799	705	49	3285
سكني	التمويل (مليار)	0	243,016	465,486	67,150	775,652
	عدد المشاريع	0	2,883	4,293	572	7748
قروض شخصية	التمويل (مليار)	0	43,166	156,377	13,135	212,678
	عدد القروض	0	3,115	2,251	913	6279
اجمالي التمويل من المبادرة	التمويل (مليار)	71,363	814,361	1,844,764	151,852	2,882,340
	عدد المشاريع	3232	10781	7167	817	21997

المصدر – من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، قسم الحسابات.

اما بالنسبة لتمويل القطاعات فقد بلغ اجمالي تمويل القطاع الزراعي ما مقداره (172,836) مليون دينار، في حين نجد ان اجمالي التمويل للقطاع الصناعي بلغ ما مقداره (793,063) مليون دينار، اذ ارتفع حجم التمويل الصناعي من (123,805) مليون دينار في أعوام 2019-2021 الى (989,620) مليون دينار في عام 2022 نتيجة لزيادة المبلغ المخصص لهذه المبادرة، اما اجمالي التمويل للقطاع التجاري فقد بلغ ما مقداره (579,140) مليون دينار اذ ارتفع حجم التمويل التجاري من (209,230) مليون دينار في أعوام 2019-2021 الى (314,280) مليون دينار في عام 2022 للسبب نفسه، كما بلغ اجمالي التمويل لقطاع الخدمات (الصحية والتربوية والسياحية) ما مقداره (348,973) مليون دينار، اما اجمالي التمويل للقطاع السكني فقد بلغ ما مقداره (775,652) مليون دينار اذ ارتفع حجم التمويل السكني من (243,016) مليون دينار في أعوام 2019-2021 الى (465,486) مليون دينار، اما بالنسبة للقروض الشخصية فقد بلغ اجمالي التمويل ما مقداره (212,678) مليون دينار.

اما بالنسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة، فقد بلغ مجموع المشاريع في القطاع الزراعي (401) مشروعاً، اما في القطاع الصناعي فقد بلغ (1327) مشروعاً والقطاع التجاري بلغ (9236) مشروعاً، اما قطاع الخدمات فقد بلغ (3285) مشروعاً، والقطاع السكني بلغ (7748) مشروعاً، اما قطاع القروض الشخصية فقد بلغ مجموع القروض (6279) قرضاً.

2- التمويل الممنوحة من مبادرة (12,282) ترليون دينار للمصارف المتخصصة

تم اعتماد هذه الألية من اجل تسهيل إجراءات المصارف المتخصصة في منح القروض للمشاريع الكبيرة وبموجبها بلا فأئده او فأئده منخفضة وتمديد مدة القروض الى (20) سنة بهدف زيادة عدد المشاريع او توسيع المشاريع القائمة منها وتشغيل الايدي العاملة وتقليل نسبة الفقر والبطالة وعلى هذا الأساس تم توقيع العقود بين البنك والمصارف مثل (المصرف العقاري، المصرف الصناعي، وصندوق الإسكان)، اذ بلغ اجمالي المبلغ الممنوح لهذه المبادرة من بدايتها والى نهاية عام 2023 ما مقداره (11,445,896,186,266) ترليون دينار ولجميع المصارف وكما موضح بالجدول (4).

جدول (4) المبالغ الممنوحة للمصارف المتخصصة بموجب مبادرة (12,282) ترليون الى (2023) مليون دينار

المصرف / السنة	المصرف الزراعي	المصرف العقاري	صندوق الإسكان	المصرف الصناعي
2016	715	200,000	400,000	0
2017	15,117	400,000	424,000	14,074
20218	11,726	65,000	135,000	77,462
2019	23,242	0	50,000	4,900
2020	2,397	35,000	200,000	11,470
2021	1,877	1,959,413	1,075,000	72,908
2022	1,810	2,240,000	1,600,000	148,794
2023	205	947,200	1,261,000	67,580
المجموع	57,092	5,846,613	5,145,000	398,716

المصدر – البنك المركزي العراقي، الحسابات.

يبين الجدول (4) طبيعة توزيع هذه المبالغ على المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان، اذ بلغ اجمالي المبلغ الممنوحة من هذه المبادرة (11,445,896,186,266) ترليون دينار وتوزعت بين المصرف الزراعي والمصرف العقاري والصناعي وصندوق الإسكان، واحتل المصرف العقاري المرتبة الأولى من حيث المبلغ الممنوح الذي بلغ (5,846,613) مليون دينار بسبب توجه الجمهور نحو شراء العقارات والوحدات السكنين في المجمعات الاستثمارية، ثم حل صندوق الإسكان في المرتبة الثانية وبلغ مجموع المبلغ الممنوح (5,145,000) مليون دينار، ثم حل المصرف الصناعي في المرتبة الثالثة اذ بلغ مجموع المبلغ الممنوح (398,716) مليون دينار، وبالمرتبة الاخيرة المصرف الزراعي الذي بلغ مجموع المبلغ الممنوح (57,092) مليون دينار.

المبحث الثالث: -

11. نسبة تنفيذ المبادرات ومدى انعكاسها على الاقتصاد من خلال بعض المؤشرات:

11.1 نسب التنفيذ:

نسب التنفيذ لكلا الجزئيين من المبادرة

1- نسبة تنفيذ مبادرة (4) ترليون دينار

تم منح مبلغ قدره (2,882,340) ترليون دينار من مبلغ المبادرة البالغ (4) تريليون دينار، وبنسبة التنفيذ (72%) خلال المدة 2015-2023 والمتبقي من مبلغ المبادرة الذي لم يمنح هو (1,117,660) مليار دينار، ذهب المبلغ الممنوح من هذه المبادرة إلى القطاع (الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي والسكني وقروض شخصية) اذ استولى القطاع الصناعي على حصة الاكبر بنسبة (27.5%) من المبلغ الممنوح (2,882,340) ترليون دينار، ثم جاء القطاع السكني بالمرتبة الثانية وبنسبة (26.9%)، ثم جاء القطاع التجاري وبنسبة (20%) من مجموع المبلغ الممنوح وذلك لسهولة الأرباح وسرعة استراد راس المال، تم القطاع الخدمي (صحي، تربوي، سياحي بنسبة (13.3%)، ثم القروض الشخصية قبل الأخيرة وبنسبة (7.3%) ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة بنسبة (6%) وذلك لارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض الارباح بحكم منافسة السلع المستوردة

2- نسب تنفيذ مبادرة (12,282) تريليون دينار

حيث تم تخصيص ذلك المبلغ (12,282) ترليون دينار للقطاع الصناعي والزراعي والعقاري عبر المصارف المخصصة إضافة إلى صندوق الاسكان ووفق الآتي، المصرف الزراعي (422,519) ترليون دينار ولم يمنح سوى (54,135) مليار دينار، اما بالنسبة المصرف الصناعي (1,359,480) ترليون دينار ولم يمنح سوى (616,775) مليار دينار، اما المصرف العقاري (5,500,000) ترليون دينار ومنح (5,114,617) ترليون دينار، وكذلك صندوق الإسكان (5,000,000) ترليون دينار ومنح (4,912,061) ترليون دينار، اذ أصبح مجموع المبلغ الممنوح للمصارف (10,697,588) ترليون دينار وبنسبة التنفيذ (87.1%) خلال المدة 2016-2023 والمتبقى من مبالغ المبادرة الذي لم يمنح هو (1,584,412) ترليون دينار، بمعنى إن نسب التنفيذ كانت متدنية بالنسبة للمصرف الصناعي (45.3%) ومتدنية جداً للمصرف الزراعي (12.8%) وكانت جيدة بالنسبة للمصرف العقاري (92.9%) وصندوق الإسكان (98.2%)، قد تعود انخفاض نسب المصرف الصناعي والزراعي إلى ضعف هذه المصارف من جانب وعدم جدية هذه القطاعات ومن ناحية أخرى بحكم ارتفاع التكاليف وانخفاض الارباح وزيادة منافسة السلع المستوردة، أما بالنسبة لارتفاع نسب لتنفيذ المصرف العقاري وصندوق الإسكان قد تعود لسببين الأول الحاجة الماسة للسكن والثاني انخفاض الفائدة.

11.2 تقييم المبادرات من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية:

ان متابعة بعض مؤشرات الاقتصاد خلال مدة تنفيذ المبادرة يمكن ان يتضح مدى انعكست هذه المبادرات على اداء الاقتصاد.

1- الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً لقياس حجم الاقتصاد ونموه، اذ يعتمد الناتج المحلي الإجمالي العراقي على النفط الذي يشكل مصدراً رئيساً للإيرادات الوطنية ويتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالاستثمارات الحكومية والخاصة وكذلك التغيرات في الطلب المحلي والعالمي ومع تحديات الأمن والاستقرار الذي واجهها البلد تعد التحسينات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي علامة إيجابية على تعافي الاقتصاد وقدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة ويتطلب دعم الناتج المحلي الإجمالي العراقي جهوداً مستمرة تمثلت بدعم البنك المركزي العراقي بمبادراته للقطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنمية المستدامة للبلاد وكما موضح في الجدول (5).

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	معدل النمو %	نسبة اسهام القطاعات غير النفطية %
2016	196.5	(2.4)	37.5
2017	226.0	13.1	38.5
2018	251.1	9.9	36.3

2019	262.9	4.5	37.8
2020	198.8	(32.2)	36.6
2021	301.4	34.1	43.5
2022	383.1	21.3	39.1

الجدول (5) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية واسهام القطاعات الغير النفطية ترليون دينار

المصدر– من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016-2022).

يوضح الجدول (5) مقدار الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 اذ بلغ (196.5) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (2.4-%) وبنسبة اسهام القطاعات غير النفطية بلغت (37.5%) ويرجع السبب الى اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كونه مصدراً وحيداً للموازنة والانخفاض الملحوظ في نمو كل من قطاع (البناء والتشييد, الكهرباء والماء) بالإضافة الى الارتفاع في نشاط قطاع البنوك والتأمين وهنا يظهر التأثير الضعيف للمبادرات، اما في عام 2017 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (226.0) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو (13.1%) عن العام السابق وقد بلغت نسبة اسهام القطاعات غير النفطية ما نسبته (38.5%) ويرجع السبب الى الارتفاع الحاصل في نشاط القطاعات الكهرباء والماء والصناعات التحويلية اذ شكلت ما نسبته (24.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهنا يظهر واضحاً تأثير مبادرات البنك المركزي ، اما في عام 2018 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (251.1) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (9.9%) عن العام السابق وقد بلغت نسبه اسهام القطاعات الغير نفطة (36.3%) اذ شكلت ما نسبته (11.2%) من الناتج المحلي الإجمالي ولجميع الانشطة، اما في عام 2019 فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (262.9) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو عن العام السابق بلغ (4.5%) اذ بلغت نسبة اسهام القطاعات غير النفطية ما نسبته (73.8%) نتيجة للنمو الحاصل بالأنشطة التوزيعية والخدمية اذ شكلت هذه الأنشطة ما نسبته (3.2%) من الناتج المحلي الإجمالي(Annual Economic Report, 2019, 9).

اما في عام 2020 فقد شهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً ملموساً اذ كان لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام العالمية نتائج سلبية على الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت ما مقداره (198.8) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو (32.2-%) عن العام السابق وقد انخفضت نسبة اسهام القطاعات غير النفطية الى (36.6%) ويرجع السبب الى الانخفاض الحاصل في كل من (قطاع التعدين والمقالع, وقطاع الكهرباء والماء, وقطاع التشييد والبناء) اذ شكلت كل هذه الأنشطة ما نسبته (28.5-%) عن العام السابق من الناتج المحلي الإجمالي وهنا يبرز الدور الضعيف للمبادرات البنك في هذه القطاعات اما في عام 2021 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (301.4) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو (34.1%) عن العام السابق وقد سجلت اسهام القطاعات غير النفطية ارتفاع ملحوظاً ما نسبته (43.5%) عن العام السابق ويرجع السبب الى زيادة كل من نشاطات الصناعات التحويلية وقطاع الماء والكهرباء والنقل والمواصلات والخزن وتجارة الجملة والمفرد وخدمات الفنادق وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية اذ شكلت ما نسبته (36.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد اعلى نسبة اسهام لهذه القطاعات وهنا يظهر واضحاً الدور الإيجابي للمبادرات البنك المركزي العراقي، اما في عام 2022 فقد ارتفعت الناتج المحلي الإجمالي ما مقداره (383.1) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (21.3%) عن العام السابق وبلغت نسبة اسهامات القطاعات غير النفطية ما نسبته (39.1%) وتعد هذا النسبة مرتفعة مع بقيه الأعوام ويرجع السبب الى نمو القطاعات (الصناعات التحويلية, الكهرباء والماء, والنقل والمواصلات, وتجارة الجملة والمفرد والفنادق) عدا التشييد والبناء اذا شكلت ما نسبته على التوالي (2.1%، 7.5%، 10.4%، 12.4%) وشكلت مجموعها ما نسبته (27.1) من الناتج المحلي الإجمالي وهنا يظهر الدور المهم لمبادرات البنك المركزي في كل من قطاع الصناعة والخدمات (Central Bank of Iraq, Annual Economic Report, 2022, 14).

2- الصادرات

اتجهت السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 الى تحرير التجارة الخارجية وذلك لغرض الافادة من المزايا التي يمكن تحقيقها من التحرير ولربط الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية لتكون حافزاً لبذل المزيد من الاصلاح الاقتصادي الشامل وتعزيز النمو من خلال تطوير قدرة الناتج المحلي وانتهاج سياسة التنويع واعادة النظر في هيكله الانتاجي وتحسين استخدام الموارد بغية تعزيز الصادرات لتكون قادرة على المنافسة في الاسواق العالمية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية التي تضعها الحكومة وكما موضح بالجدول (6).

الجدول (6) الصادرات غير النفطية واسهامها في الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار

السنوات	الصادرات غير النفطية	معدل النمو %	نسبة الاسهام %
2016	90.2	0	0.8
2017	215.8	58.2	0.2
2018	125.2	(72.3)	0.1
2019	485.2	78.5	0.2
2020	156.2	(210.6)	0.3
2021	258.2	39.5	0.30
2022	181.2	(42.4)	0.15

المصدر – من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي التقارير الاقتصادية، للمدة (2016-2022).

يوضح الجدول (6) صادرات العراق غير النفطية ونسبة اسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2016 بلغت الصادرات غير النفطية ما مقداره (90.2) مليون دولار وبلغت نسبة الاسهام (0.8%) من مجموع الصادرات وضمت مجموعة من الفقرات (المواد الغذائية والمواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، المواد الكيميائية، السلع المصنعة، مكائن ومعدات النقل والسلع الغير المصنفة) ويظهر بوضوح دور مبادرات البنك المركزي في مجموع القطاعات التي تضم هذه الفقرات المتمثل بالقطاع الزراعي والصناعي (Annual Economic Report, 2016, 78).

اما في عام 2017 فقد شهدت مجموع الصادرات غير النفطية ارتفاعاً واضحاً أذ بلغ ما (215.8) مليون دولار وبمعدل نمو (58.2%) عن العام السابق ويرجع هذا الارتفاع الى الاسهام الجيدة لمبادرات البنك المركزي في للقطاعات التي تضم هذه الفقرات اذ شكلت نسبة اسهام بلغت (0.2%) من مجموع الصادرات لهذا العام، اما في عام 2018 فقد انخفضت الصادرات غير النفطية وبلغت (125.2) مليون دولار وبمعدل نمو (72.3-%) وبنسبة اسهام بلغت (0.1%) ويرجع الامر الى ضعف اسهام مبالغ مبادرة البنك المركزي في هذه القطاعات وزيادة تخصيص المبالغ الى قطاع السكن بالإضافة الى ريعية صادرات العراق الذي تعتمد على النفط بالدرجة الأساسية، اما في عام 2019 فقد ارتفعت الصادرات غير النفطية وبلغت (485.2) مليون دولار وبمعدل نمو (78.2%) وبنسبة اسهام بلغت (0.2) من اجمالي الصادرات لهذا العام ويرجع السبب الى انخفاض صادرات النفط في هذا العام بالإضافة الى زيادة مبالغ المبادرة الى هذه القطاعات والتي تضم كل من فقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية, والمواد الخام الغير غذائية عدى الوقود, سلع مصنعة)، اما في عام 2020 فقد انخفضت الصادرات غير النفطية وذلك بسبب جائحو كورونا وبلغت ما مقداره (156.2) مليون دولار وبمعدل نمو (210.6%) وبنسبة اسهام مرتفعة عن العام السابق وبلغت (0.3%) من اجمالي الصادرات اما في عام 2021 فقد ارتفع حجم الصادرات غير النفطية إذ بلغت (258.2) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (39.5%) وبنسبة اسهام (0.30%) من اجمالي الصادرات ويرجع السبب الى التعافي من جائحة كورونا وبالإضافة الى زيادة تخصيص المبالغ للقطاعات الاقتصادية التي تضم مجموع من الفقرات التي تخص هذه القطاعات.

اما في عام 2022 فقد انخفضت الصادرات غير النفطية بمقدار (181.2) مليون دولار وبمعدل نمو (42.2%) وبنسبة اسهام (0.15%) من اجمالي الصادرات وهذا يدل على عمق الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي والاعتماد بالشكل كبير على تصدير النفط والناجم عن ضعف بيئة الاعمال وانخفاض دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وانعدام التنوع الاقتصادي مما ينعكس على عدم تنوع الصادرات وبالشكل عام ان اسهام مبادرات البنك المركزي في هذه القطاعات التي تضم قطاع الصناعة والزراعة تعد ضعيفة جداً.

3- الاستيرادات

ترتبط التجارة الخارجية في العراق ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية التي تضعها الحكومة، اذ يعتمد العراق بالشكل رئيس على صادرات النفط لتمويل مشاريع التنمية وتسهم هذه الصادرات في توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع التحسين والتطوير في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى ذلك تؤدي الاستيرادات دوراً حيوياً في تلبية الاحتياجات الأساسية للنمو الاقتصادي المتمثل بتوفير الآلات والمعدات الضرورية لبناء وتطوير البنية التحتية في العراق وتعد التجارة الخارجية الوسيلة الرئيسة لتلبية هذه المتطلبات، اذ يتم تبادل السلع والخدمات مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف التنمية المحددة، ويرتبط العراق بعلاقات اقتصادية دولية مع معظم الاقتصاديات العالمية الرئيسة، مما يسهم في تعزيز التبادل التجاري وتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، ويلتزم العراق بتعزيز علاقاته الدولية وتطوير قدراته التجارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلد وكما موضح بالجدول (7).

الجدول (7) الاستيرادات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار

السنوات	الاستيرادات	معدل النمو %	نسبة الاسهام %
2016	40518.9	(28.6)	20.6
2017	45736	13.5	20.2
2018	45898.9	20.8	18.2
2019	58138	27.1	22.1
2020	48150	(17.2)	24.2
2021	40736	(29.9)	13.5
2022	55194	35.1	14.4

المصدر– من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوي، (2016-2022).

يوضح الجدول (7) حجم الاستيرادات واسهامها بالناتج المحلي الإجمالي اذ تعتمد استيرادات العراق على الدول الاسيوية بنسبة كبيرة، ففي عام 2016 بلغ حجم الاستيرادات (40518.9) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (28.6-%) عن العام السابق وكذلك بلغت نسبة اسهام استيرادات هذا العام في الناتج المحلي الاجمالي (20.6) اذ سجلت فقرة الآلات ومعدات النقل اعلى نسبة اسهام من اجمالي الاستيرادات اذ بلغت (38.5%)، اما في عام 2017 فقد ارتفعت الاستيرادات بمقدار (45736) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (13.5%) عن العام السابق وبنسبة اسهام (20.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، اذ سجلت فقرة المكائن ومعدات النقل اعلى نسبة من اجمالي الاستيرادات اذ بلغت (38.5%)، اما في عام 2018 فقد ارتفع حجم الاستيرادات وبلغ (45898.9) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (20.8) وبنسبة اسهام (18.2%) من الناتج المحلي الإجمالي اذ شكلت فقرة المكائن ومعدات لنقل المرتبة الأولى في سلم ترتيب الأولوية لنسبة اسهام في اجمالي الاستيرادات وبلغت (38.5%)، اما في عام 2019 فقد ارتفع حجم الاستيرادات وبلغ (58138) مليون دولار مما ساعد في ارتفاع حجم التجارة الخارجية وبمعدل نمو بلغ (27.1%) وبنسبة اسهام من الناتج المحلي الإجمالي (22.1%) كذلك شكلت فقرة المكائن والمعدات ما نسبته (38.5%) من اجمالي الاستيرادات اما بقية الفقرات فقد شكلت ما نسبته (61.5)(Annual Economic Report, 2020, 57).

اما في عام 2020 فقد انخفض حجم الاستيرادات وبلغ (48150) مليون دولار وبمعدل نمو (17.2-%) وبنسبة اسهام (24.2%) في الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك للصدمة الاقتصادية والصحية مما جعل بيانات هذا العام مشوهه وغير اعتيادية فضلا عن تغير في سعر الصرف ، اما في عام 2021 فقد انخفض حجم الاستيرادات وبلغ (40736) مليون دولار وبمعدل نمو ما نسبته (29.9-%) وبنسبة اسهام (13.5%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي اذ تم مقارنة هذا العام بعام 2019، اما في عام 2022 فقد ارتفع حجم الاستيرادات ليبلغ (55194) مليون دولار نتيجة لتعافي الاقتصاد من ازمة كورونا وبمعدل نمو بلغ (35.1%) وبنسبة اسهام بلغت (14.4%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، ويظهر خلال هذه السنوات ان تأثير مبادرات البنك المركزي في هذه القطاعات الاقتصادية ضعيف إذ شكلت نسبة قليل من حجم الاستيرادات وهذا يدل على انخفاض حجم السلع التي تدخل في الإنتاج بسبب ضعف الإنتاج المحلي، بالإضافة الى ذلك نجد ان نسبة فقرة (الآلات ومعدات النقل) مرتفعة وتشكل نسبة كبيرة من حجم الواردات وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أن أغلب هذه المعدات هي للاستخدام الشخصي وبنسبة أقل موجه نحو الإنتاج، وهذا مما سمح في فتح الباب امام السلع الأجنبية وبدورة يؤدي الى خروج العملة الصعبة لتغطية قيمة هذه الواردات والتي تشمل على الاغلب سلعاً استهلاكية تسهم في جعل الميزان التجاري السلعي غير النفطي في حالة عجز مستمر، من جانب آخر نلحظ عدم تغير نسبة الاسهام النسبية لهيكل الاستيرادات من إجمالي الاستيرادات العامي 2020-2021 وهذا يُعزى إلى عدم جودة البيانات بسبب استخدام الأساليب غير الحديثة في جمع البيانات وعدم الاعتماد على الأتمتة الحديثة للكمارك.

3- التضخم

خلال مدة البحث استمر البنك المركزي العراقي في توجيه سياسته النقدية نحو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار ولمكافحة التضخم، فقد نجح البنك المركزي من خلال إجراءات اقتصادية ومالية محسوبة وجريئة في تقديم الدعم المستمر للاقتصاد العراقي وتبنى البنك المركزي إطاراً جديداً ومعاصراً لسياسته النقدية للمدة من 2016 إلى 2022، إذ اعتمد استراتيجيات فعالة تهدف إلى بناء الثقة بالاقتصاد العراقي وتوفير الإمكانات اللازمة لتحقيق النهضة الاقتصادية وتجاوز الأزمة المالية الحالية، اذ استمدت الاستراتيجية المتبعة من سياسة الدولة العامة التي تهدف إلى بناء اقتصاد حر مبني على مبادئ السوق والمنافسة، مما يمكن القطاع الخاص من أداء دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالشكل عام يتمثل دور مبادرات البنك المركزي في ضبط وإدارة الكتلة النقدية في الاقتصاد وهو ما يؤثر بالشكل كبير على النشاط الاقتصادي والاستقرار النقدي في البلد وكما موضح بالجدول (8).

الجدول (8) معدلات التضخم في العراق للمدة من (2016-2022) (100 = 2012)

السنوات	التضخم	معدل نمو التضخم %
2016	104.2	1.2
2017	105.1	0.6
2018	105.3	0.2
2019	105.2	(0.1)
2020	106.2	1.0
2021	113.1	6.4
2022	118.5	4.8

المصدر- البنك المركزي العراقي، تقارير السياسة النقدية السنوي، للمدة (2016-2022)

كما موضح بالجدول (8) سجل معدل التضخم العام السنوي ارتفاعاً في عموم العراق عام 2016 مسجلاً (104.2) نقطة وبلغ معدل النمو ما نسبته (1.2%) إذ إن سبب الارتفاع نتيجة لارتفاع اغلب المجاميع السلعية والخدمية للمستهلك وجاءت اعلى نسبة في كل من (السكن والكهرباء والنقل) نتيجة صيانة وخدمات السكن بالإضافة الى ارتفاع نسبة ايجارات المباني نتيجة لزيادة الطلب عليها من قبل النازحين من المحافظات التي سيطرة عليها العصابات الإرهابية اما بالنسبة لقطاع النقل فقد سجل ما نسبته (1.2%) لما له من اسهام كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ودوره المهم في عملية التنمية (Annual Monetary Policy Report, 2017, 6).

اما في عام 2017 فقد اظهر التضخم ارتفاعاً ضئيلاً مسجلاً (105.1) نقطة وبمعدل نمو بلغ (0.6%) عن العام السابق، اما في عام 2018 فقد اظهر التضخم ارتفاعاً ضئيلاً اذ سجل (105.3) نقطة وبلغ معدل نموه (0.2%)، اما في عام 2019 فقد اظهر التضخم انخفاضاً بسيطاً بلغ (105.2) وبمعدل نمو سالب (0.1-%) ويرجع السبب بالدرجة الأساس الى السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي الذي كان هدفه الحفاظ على سعر صرف مثالي الامر الذي انعكس في انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة مقومة بالعملة الوطنية مما اسهم في عدم ارتفاع الأسعار المحلية، اما في عام 2020 اظهر التضخم ارتفاعاً مسجلاً(106.2) نقطة وبمعدل نمو نسبته (1.0%) إذ إن سبب الارتفاع كان نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية ونقص الامدادات بسبب تفشي جائحة كورونا الا ان هذا الارتفاع يقع ضمن المستويات المقبولة نتيجة لنجاح البنك المركزي في إدارة سعر الصرف، اما في عام 2021 فقد اظهر التضخم ارتفاعاً مسجلاً (113.1) نقطة وبمعدل نمو بلغ نسبته (6.4%) ويرجع السبب الى انخفاض سعر صرف الدينار عراقي العراقي مقابل الدولار الأمريكي لمواجهة الازمة المزدوجة (انخفاض الإيرادات النفطية, الازمة الصحية) التي مر بها البلد ومن جانب اخر تأثر العراق بحركة الأسعار مع الشركات التجارية والصدمات الخارجية مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية (الغذائية والحديد والنقل) في الاسوق العالمية فضلاً عن إجراءات الدولة لمواجهة الجائحة كل هذه العوامل أدت الى ارتفاع التضخم (Annual Monetary Policy Report, 2021, 10).

اما عام 2022 سجل معدل التضخم انخفاضاً مسجلاً (118.5) نقطة وبذلك انخفض التضخم ليبلغ نسبة (4.8%) عن العام السابق بسبب تجاوز صدمة تخفيض سعر صرف الدينار عراقي، ويهتم البنك المركزي العراقي بموضوع التوقعات لاسيما ان البلد يعتمد على النفط بالشكل كبير مما جعله عرضه للصدمات الخارجية ومن المتوقع ان يسجل معدل التضخم في عام 2023 انخفاضاً يصل الى (1.5%) جراء استقرار بعض السلع الأساسية ومن جانب اخر توجه البنك المركزي نحو رفع سعر الفائدة الذي يؤدي الى تباطؤ النمو للسيطرة على أسعار السلع المستوردة وكذلك اعتماد سعر الصرف كمثبت اسمي للسيطرة على التضخم، وخلال مدة البحث يظهر تأثير مبادرات البنك المركزي العراقي على زيادة الكتلة النقدية خلال (2016-2022) مما أسهم في زيادة معدلات التضخم إذ زاد من (104.2) نقطة وبمعدل نمو (1.2%) عام 2016 الى (118.5) نقطة وبمعدل نمو (4.8)عام 2022، نتيجة لدعم البنك المركزي الاقتصاد الوطني بأطلاق مبادراته الاقراضية التي كانت نهدف الى تنشيط القطاعات الاقتصادية من اجل توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص عمل وتوسيع نطاق الائتمان لدعم سيولة المصارف ولدعم عملية التنمية مما أدى دفع النمو الغير نفطي في عام 2023.

4-الاستثمار

يعد العراق بلداً ذا اقتصاد كبير ومتنوع ويتمتع بموارد طبيعية هائلة تشمل النفط والغاز والزراعة والسياحة، مما يجعله محطة استثمارية مهمة في منطقة الشرق الأوسط، إذ وتوفر بيئة العراق فرصاً استثمارية متنوعة ومتعددة في عدة قطاعات وتتطلب هذه الفرص التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في البلد، وكما يوضح الجدول (9) الاستثمار ونسبة اسهام في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (9) الاستثمار ونسبة الاسهام في الناتج المحلي الإجمالي ترليون دينار

السنوات	الاستثمار	معدل النمو %	نسبة الاسهام في الناتج المحلي الإجمالي %
2016	15.89	(14.4)	8.9
2017	16.5	3.6	7.8
2018	13.8	(16.1)	5.5
2019	24.4	76.7	9.3
2020	3.2	(86.9)	1.6
2021	13.3	315.2	4.4
2022	12.18	(9.8)	3.1

المصدر – البنك المركزي، النشرات الإحصائية السنوية، للمدة (2016-2022).

يوضح الجدول (9) مجموع التخصيصات الاستثمارية ومن المعروف انها تهدف الى النهوض بالنشاط الاقتصادي ولتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاعمار وتنمية المشاريع في المحافظات كافة وتحريك الطلب داخل الاقتصاد من خلال خلق العرض للسلع المطلوبة ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ففي عام 2016 سجل الاستثمار انخفاضاً مقداره (2.67) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (14.4%) ليبلغ (15.89) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (8.9%) من الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية، ويأتي هذا الانخفاض بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق و هي انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، وكذلك تعرض البلد الى هجمة إرهابية شرسة اذ عملت الحكومة على توفير الإيرادات اللازمة الى كل ما يحتاجه البلد لمواجهة الإرهاب، مما خلق بيئة طاردة للاستثمار وتحويل اغلب مخصصات الاستثمار في الموازنة الى النفقات العامة والتي غُلب عليها الطابع العسكري مما انعكس على انخفاض الاستثمار، اما في عام 2017 فقد سجل الاستثمار ارتفاعاً قدره (0.6) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو (3.6%) ليبلغ (16.5) ترليون دينار عراقي وبنسبه اسهام (7.3%) من الناتج المحلي الإجمالي اذ استحوذ القطاع الصناعي على اعلى نسبة تخصيص من النفقات الاستثمارية فقد بلغت (86.3%) ويأتي بعده قطاع المباني والخدمات بنسبة اسهام (11.5%) ، كما سجل القطاع الزراعي نسبة اسهام (0.3%) فيما حصلت بقية القطاعات على النسبة البالغة (1.9%) من مجموع الاستثمار، اما في عام 2018 سجل الاستثمار انخفاضاً ليبلغ معدل نمو سالب بنسبه (16.1-%) ليبلغ (13.8) ترليون دينار عراقي، وبنسبة اسهام بلغت (5.5%) من الناتج المحلي الإجمالي اذ استحوذ القطاع الصناعي على اعلى تخصيص ليبلغ (80.6%) يأتي بعده قطاع المباني والخدمات بنسبة (14.6%) فيما سجلت بقية القطاعات بين (0.6%-2.6%) من مجموع الاستثمار، اما في عام 2019 فقد سجل الاستثمار ارتفاعاً ملحوظاً وبمعدل نمو بلغ (76.7%) ليبلغ (24.4) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (9.3%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، اذ استحوذ القطاع الصناعي على اعلى تخصيص ليبلغ (80.5%) يأتي بعده كل من قطاع النقل والمواصلات وقطاع المباني والخدمات وبنسبة (9.5%-7.8%) على التوالي فيما الشكل القطاع الزراعي ما نسبته (1.2%) وقطاع التعليم ما نسبته (1%) وهذا الارتفاع في الاستثمار كان قبل وقوع جائحة كورونا، اما في عام 2020 فقد بلغ الاستثمار انخفاضاً ملحوظاً وبمعدل نمو سالب (86.9-%) ليبلغ (3.2) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي وقد استحوذ قطاع المباني على اعلى نسبة بلغت (41.5%) من مجموع التخصيصات، ويرجع سبب الانخفاض الى انتشار وباء كورونا وتراجع أسعار النفط وتوقف اغلب المشاريع فضلاً عن تدني الإيرادات العامة مما أدى الى تقليص الانفاق الاستثماري لجميع القطاعات، وبذلك وجهت اغلب النفقات الاستثمارية نحو نفقات تشغيلية ونفقات صحية مما ترتب على ذلك انخفاض حاد في حجم الاستثمار، اما في عام 2021 فقد سجل الاستثمار ارتفاعاً كبيراً وبمعدل نمو بلغ (315.2%) ليبلغ (13.3) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (4.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع سبب الارتفاع الى إعادة العمل بالمشاريع التي توقفت في 2020 فضلاً عن ارتفاع الإيرادات العامة مما أدى الى زيادة التخصيصات الاستثمارية ولجميع القطاعات، اذ استحوذ القطاع الصناعي على اعلى تخصيص وبنسبة اسهام (64.1%) يأتي بعده قطاع المباني والخدمات وبنسبة (19.1) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية ويأتي بعدها كل من قطاع النقل والمواصلات والتربية والتعليم وقطاع الزراعي وبنسبة (12% - 3% - 1.9%) على التوالي، اما في عام 2022 فقد سجل الاستثمار انخفاضاً وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (9.8-%) ليبلغ (12.18) ترليون دينار عراقي وبنسبة اسهام (3.1%) من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع هذا السبب الى توقف العمل بالمشاريع الاستثمارية ذات نسبة الانجاز المنخفضة، اذ استحوذ قطاع المباني والخدمات على اعلى نسبة من التخصيصات الاستثمارية اذ سجل نسبة اسهام (48.81%) يأتي بعده قطاع النقل والمواصلات وبنسبة (26.8%) ويأتي بعدة القطاع الصناعي وبنسبة (20.1%).

12. الاستنتاجات:

1- قام البنك المركزي العراقي بتبني سياسة نقدية غير تقليدية، لتمويل المشاريع الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادي وتتمثل هذه المبادرات التمويلية المتعددة في توجيه الاستثمارات نحو قطاعات تعتبر حيوية لتعزيز النشاط الاقتصادي.

2- اسهمت القروض التمويلية لمبادرات البنك المركزي في دعم قدرات الأفراد العاطلين أو الباحثين عن العمل، من خلال توفير فرص عمل تتناسب مع رغباتهم واستعداداتهم ومؤهلاتهم من جميع النواحي وبذلك تكون هذه القروض وسيلة فعّالة التحفيز الاقتصادي وتشجيع الابتكار، بدلاً من الاعتماد على الوظائف الحكومية المتاحة

3- نسب التنفيذ كانت ضئيلة ومتدنية بالنسبة للمصرف الصناعي وللمصرف الزراعي وجيدة بالنسبة للمصرف العقاري وصندوق الإسكان ويرجع سبب الارتفاع في نسب لتنفيذ المصرف العقاري وصندوق الإسكان قد تعود لسببين الأول الحاجة الماسة للسكن والثاني انخفاض الفائدة.

4- تأثير مبادرات البنك المركزي العراقي على زيادة الكتلة النقدية خلال المدة (2016-2022) اذ يعتبر محفز للتضخم مما ساهم في زيادة معدلات التضخم فقد زاد من (1.2%) عام 2016 الى (4.8) عام 2022.

13. التوصيات:

1- حث جميع المصارف في العراق إلى القيام بدورها الفعال في توفير الموارد المالية الضرورية من خلال تقديم الدعم المالي والاستثماري اللازم للمشاريع الواعدة والقطاعات الحيوية بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة البلد.

2- أن يعزز البنك المركزي والمصارف المتخصصة تعزيز الرقابة على ادارة وتنفيذ اموال المبادرات، فضلا عن تقديم التقارير الدورية لتقييم أداء هذه المبادرات وتقييم وتعزيز المساءلة والشفافية لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية.

3- ينبغي الإطلاع على تجارب الدول في مجال تمويل وتطبيق سياسة التسير الكمي التي تم عرضها، والإستفادة منها فى تنمية القطاعات الاقتصادية في العراق.

4- على البنك المركزي والمصارف المتخصصة تعزيز التواصل والتشاور مع القطاع الخاص والحكومي والمجتمع المدني لضمان أن المبادرات الانمائية تلبي احتياجات وتطلعات المجتمع والنشاط الاقتصادي.

المصادر:

1. Abu Shawar, Munir Ismail, Assistant, Amjad Abdul Mahdi, Money and Banks, first edition, Arab Community Library, for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2011, p. (167).
2. Al-Anbaki, Abdul Hussein Muhammad, and others, A Vision on the Level of Coordination between Monetary and Financial Policies in Iraq for the Period (2003-2010), Babylon University Journal of Pure Sciences, Volume 20, Issue 1, 2012, p. (108).
3. Al-Dulaimi, Awad Fadel, Money and Banks, University of Baghdad, College of Administration and Economics, Baghdad, 1989, pp. (306-307).
4. Al-Khatib, Farouk bin Saleh, Money and Monetary Policy, first edition, Al-Shafri Publishing and Distribution Library, Jeddah, 2015, p. (402).
5. Al-Quraishi, Muhammad Saleh, The Economics of Money, Banks, and Financial Institutions, first edition, Athraa Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2009, p. (175).
6. Al-Samarrai Yusri, Al-Duri Al-Duri, Central Banks and Monetary Policies, Al-Yazouri Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2006, p. (13).
7. Al-Zubaidi, Hassan Latif, and others, Central Bank of Iraq Roles - Tasks - and Future Options, first edition, Al-Rafidain Center for Dialogue for Publishing and Distribution, 2021, p. (34).
8. Awadallah, Zainab, Al-Qawli, Osama Muhammad, Fundamentals of Monetary Banking Economics, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2003, pp. (138-139).
9. Borko Krstic, and Mirjana Jemovic, Crisis Concept of the Central Bank Functions Optimization, Economics and Organization, Vol 7, N23, 2010, P.(280)
10. Central Bank of Iraq, Annual Economic Report, 2016,p (78).
11. Central Bank of Iraq, Annual Economic Report, 2019, p (9).
12. Central Bank of Iraq, Annual Economic Report, 2020, (57).
13. Central Bank of Iraq, Annual Economic Report, 2022, p (14).
14. Central Bank of Iraq, Annual Financial Stability Report, 2020, p. (914).
15. Central Bank of Iraq, Annual Financial Stability Report, 2020, p. (914).
16. Central Bank of Iraq, Annual Monetary Policy Report, 2017, p. (6).
17. Central Bank of Iraq, Quarterly Economic Report, Third Chapter, 2022, p. (17).
18. Hadda, Rice, The Role of the Central Bank in Replenishing Liquidity in Islamic Banks, first edition, Ejtrak Printing, Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2009, p. (117).
19. Jarrah, Naeem Sabah, The Central Bank and its Role in Achieving Economic Stability in Iraq for the Period (2003-2013), Doctoral Thesis (Unpublished Research), College of Administration and Economics, University of Basra, 2014, p. (22).
20. Kanaan, Ali, Money, Banking, and Monetary Policy, first edition, Dar Al-Manhal for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, 2012, p. (242).
21. Karajah, Abdel Halim Mahmoud, Bank Accounting, first edition, Dar Al Safaa for Publishing and Distribution, Amman, 2000, p. (11).
22. Musa, Muhammad Abdel Hamid, small and medium enterprises and their role in reviving the economy, Iraqi Banking Journal, second year, issue 16, 2015, p. (6).
23. Ran joy Ray Chaudhuri ،Central Bank Independence and Regulations and Monetary Policy ،Muhlenberg College Allentown, PA, USA, 2018,p (9
24. Thuwaini, Falah Hassan, the independence of the Central Bank of Iraq and economic policy, Iraqi Journal of Economic Sciences, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Volume 7, Issue 21, 2009, p. (1).